نماذج من مرويات محمد بن عجلان المعلة بالاختلاف عليه رفعاً ووقفاً في كتاب العلل للدارقطني "دراسة نقدية"

*أحمد نيسان مشعان اللهيبي، زياد سليم العبادي**

ملخص

أصل هذا البحث مستلة من رسالة الدكتوراه لغرض المناقشة، جاءت بعنوان: (مرويات محمد بن عجلان المعلة بالاختلاف عليه في كتاب العلل للدارقطني دراسة نقدية)، وهذه الرسالة هي عبارة عن دراسة جميع أنواع العلل في مرويات محمد بن عجلان، أما هذا البحث سيتناول نماذج من المرويات المعلولة عن ابن عجلان، رفعاً، ووقفاً، ثم بيان أوجه الاختلاف، وتخريجها، مع التعريف بالرواة عن ابن عجلان، وبيان الراجح من المرجوح بالقرائن، والحكم على السند الراجح، والبحث عبارة عن مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة، مع الهوامش، وأهم المصادر والمراجع.

الكلمات الدالة: الروايات المعلولة، ابن عجلان، الدارقطني.

المقدمـــة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

لما كان علم الحديث من أجل علوم الشريعة وأفضلها' وكان علم علل الحديث من أصعب فروع هذا العلم كان لزاما على طلبة العلم الاهتمام به خدمة لدين الله وسنة نبيه (صلى الله عليه وسلم)، وذلك من خلال جمع ما تناثر من تعليلات ودراستها دراسة علمية تبين الراجح من المرجوح، وتوضح مناهج العلماء السابقين الذين صنفوا في هذا العلم.

ولعلم العلل مزية خاصة فهو كالميزان لبيان الخطأ والصواب، وتمييز الصحيح من السقيم، وقد اعتنى به العلماء وطلبة العلم قديما وحديثا، ولأهمية هذا العلم نجد بعض جهابذة العلماء يصرح بأن معرفته مقدمة عنده على مجرد الرواية قال عبدالرحمن بن مهدي "لأن أعرف علة حديث واحد أحب إلي من أن أستفيد عشرة أحاديث[1]".

فتظهر أهمية علم العلل في كونه الوسيلة التي يمكن من خلالها دراسة الاحكام على الأحاديث المروية في كتب السنة الشريفة.

والكشف عن العلة إنما يظهر بالبحث، وذلك عن طريق إحصاء طرق الحديث، واستقرائها، ومقابلة بعضها ببعض، وملاحظة موطن التفرد، والموافقة، والمخالفة' واستعمال القرائن المحيطة بهذه الطرق، وهذا يكون للمتمكن من هذا العلم.

مشكلة الدراسة:

بعد البحث والاستقراء وجدت بأن ثمة أحاديث يرويها محمد بن عجلان معلة، فأردت أن أجمع، وأدرس هذه الأحاديث في هذه الرسالة دراسة نقدية، وأحرر مواضع العلة سواء أكانت في الإسناد أم في المتن، فالدراسة تسعى للإجابة عن:

الأحاديث المعلة بالاختلاف على محمد بن عجلان رفعاً ووقفاً؟

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال النقاط الآتية:

يعالج مشكلة قائمة في بعض الروايات المعلة بالرفع والوقف.

إن علم العلل له منزلة كبيرة في علوم الحديث فهو من أشرف علومها وأدقها مسلكا وأقلها سالكا.

إن التحقيق في الأحاديث المعلة يعطي طالب العلم دربة، وملكة في علوم الحديث.

أهداف الدراسة:

يهدف هذا البحث إلى ما يلي:

بيان طرق الحديث التي لم يذكرها الإمام الدارقطني في كتابه العلل.

بيان اختلاف، وأقوال العلماء في العلة وإبراز القول الراجح في ذلك من خلال هذا البحث.

بيان علو شأن الإمام الدارقطني في علم العلل، ورسوخ قدمه فيه من خلال هذا البحث.

تمييز روايات محمد بن عجلان المقبولة من رواياته المعلة

* كلية الشريعة، الجامعة الأردنية. تاريخ استلام البحث 2016/8/3، وتاريخ قبوله 2016/10/22.

© 2018 عمادة البحث العلمي/ الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.

في كتاب العلل للدارقطني.

الدراسات السابقة:

نال كتاب العلل للدارقطني العناية الكبيرة من العلماء والباحثين فمنهم من حققه، ومنهم من تناول مرويات أحد الرواة المكثرين كالزهري، أو الأعمش، أو شعبة، أو قتادة، وغيرهم؛ إلا أن مرويات ابن عجلان المعلة لم يتطرق لها أحد من العلماء كدراسة استقرائية شاملة لجميع مروياته في علل الدارقطني حسب اطلاعي، وإني أرجو الله تعالى أن أوفق من خلال هذه الدراسة إلى جمع مرويات ابن عجلان المعلة بالاختلاف عليه لنخرج بالنتائج التي يوصلنا إليها هذا البحث.

منهجية الدراسة:

سيتبع الباحث المنهج الاستقرائي: من خلال جمعه للروايات من كتاب العلل للدارقطني.

المنهج النقدي: وذلك من خلال التعامل مع الروايات، مع ذكر أقوال العلماء ومناقشتها ودراستها دراسة نقدية من حيث رفعها ووصلها، وأبين الراجح منها حسب نتائج الدراسة.

المنهج التحليلي: وذلك بتحليل جميع أوجه الاختلاف ومناقشتها مناقشة علمية.

خطة الدراسة:

اشتملت خطة هذه الدراسة على مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة:

المقدمة:

المبحث الأول: تعارض المرفوع مع الموقوف وترجيح المرفوع.

المبحث الثاني: تعارض الموقوف مع المرفوع وترجيح الموقوف.

الخاتمة: وتشمل أهم النتائج.

التمهيد

ترجمة مختصرة لمحمد بن عجلان

اسمه ونسبه وكنيته:

هو محمد بن عجلان، مولى فاطمة بنت عتبة بن ربيعة[2]، أبو عبد الله، القرشي، المدني[3].

مولده:

ولد ابن عجلان في خلافة عبد الملك بن مروان[4]، ولم أقف على تاريخ ولادته.

شيوخه:

أبان بن صالح، وإبراهيم بن عبد الله بن حنين، وأنس بن مالك، وبكير بن عبد الله بن الأشج، وثور بن زيد الديلي، ورجاء بن حيوة، وزيد بن أسلم، وسعيد بن إبراهيم، وسعيد المقبري، وسهيل بن أبي صالح، وأبيه عجلان، وعياض بن عبد الله بن سعد بن أبي سرح، والقعقاع بن حكيم، ومحمد بن كعب القرضي، ومحمد بن يحيى بن حبان، ونافع مولى ابن عمر، ووهب بن كيسان، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وهو من أقرانه، ويعقوب بن عبد الله بن الأشج، وأبي إسحاق السبيعي، وأبي الزبير المكي، وآخرون[5].

تلاميذه:

بكر بن مضر، وحاتم بن إسماعيل، وحيوة بن شريح المصري، وخالد بن الحارث، وروح بن القاسم، وسعيد بن أبي أيوب، وسفيان الثوري، وسفيان ابن عينة، وسليمان بن بلال، وأبو خالد سليمان بن حيان الأحمر، وشعبة بن الحجاج، وصالح ابن كيسان، وهو أكبر منه، وصفوان بن عيسى، وأبو عاصم الضحاك بن مخلد، وعبد الله بن لهيعة، وعبد العزيز بن محمد الدراوردي، وعبد العزيز بن مسلم، وعبد الوهاب بن بخت، ومات قبله، وليث بن سعد، ومالك بن أنس، ومحمد ابن سعد الأشهلي، والوليد ابن مسلم، ويحيى بن أيوب المصري، ويحيى بن سعيد القطان، وآخرون[6].

أقوال النقاد فيه:

اختلف النقاد في ابن عجلان إلى أقوال، بعضهم وثقه، وبعضهم ضعفه في بعض شيوخه.

أما الذين وثقوه:

وثقه ابن عيينة في الجرح والتعديل[7]، وابن سعد في الطبقات[8]، وابن معين في التاريخ[9]، وأحمد في العلل[10]، وأبو حاتم، وأبو زرعة كلاهما في الجرح والتعديل[11]، والنسائي في سننه الكبرى[12]، والعجلي في الثقات[13]، وذكره ابن حبان في الثقات[14]، وغيرهم[15].

وأما من جعله في مرتبة الصدوق، ومنهم، الذهبي في الميزان[16]، وابن حجر في التقريب[17]، وزاد ابن حجر: "إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة(رضي الله عنه)".

وقال الذهبي في السير[18]:"حديثه إن لم يبلغ رتبة الصحيح، فلا ينحط عن رتبة الحسن"

وأما الذين تكلموا فيه:

تكلم في محمد بن عجلان في أمور، منها:

أولاً: تكلم في حفظه، قال الحاكم كما ذكره الذهبي في الميزان[19]: "أخرج له مسلم في كتابه ثلاثة عشر حديثاً كلها شواهد، وقد تكلم المتأخرون من أئمتنا في سوء حفظه".

تعقب عليه الذهبي كما في الميزان[20] فقال: "والثلاثة المسمون قل ما رووا عنه".

قلت: والثلاثة المسمون الذين قال عنهم الذهبي، فهم:

(شعبة، ومالك بن أنس، ويحيى بن سعيد القطان)، ولكن من خلال دراستي لمرويات ابن عجلان، وجدت أن يحيى بن سعيد القطان يعد من المكثرين، عن ابن عجلان، كما ذكر ذلك أيضاً الترمذي في جامعه[21].

ثانياً: تكلم عنه في روايته، عن سعيد المقبري، بأنها مضطربة.

نقل البخاري في التاريخ الكبير[22]، والترمذي في جامعه قول[23]، يحيى بن سعيد القطان، قال ابن عجلان: أحاديث سعيد المقبرى بعضها سعيد، عن أبى هريرة، وبعضها سعيد، عن رجل، عن أبى هريرة؛ فاختلطت علي، فصيرتها، عن سعيد، عن أبى هريرة. وإنما تكلم يحيى بن سعيد عندنا في ابن عجلان لهذا.

وقال أحمد كما ذكره الخطيب البغدادي في التاريخ[24]:" ابن عجلان اختلطت عليه سماعه من سماع أبيه".

وقال النسائي في سننه الكبرى[25]، نحو كلام يحيى القطان، وكذلك نقله ابن حبان في الثقات[26]، ثم قال بعده: وقد سمع سعيد المقبري من أبي هريرة، وسمع، عن أبيه، عن أبي هريرة، فلما اختلط على محمد بن عجلان صحيفته، ولم يميز بينهما اختلط فيها، وجعلها كلها، عن أبي هريرة، وليس هذا مما يهيئ الإنسان به؛ لأن الصحيفة كلها في نفسها صحيحة، فما قال محمد بن عجلان، عن سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، فذاك مما حمل عنه قديما قبل اختلاط صحيفته عليه، وما قال، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة، فبعضها متصل صحيح، وبعضها منقطع؛ لأنه أسقط أباه منها، فلا يجب الاحتجاج عند الاحتياط إلا بما يروي الثقات المتقنون عنه، عن سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، وإنما كان يهي أمره ويضعف لو قال في الكل سعيد المقبري، عن أبي هريرة، فإنه لو قال ذلك لكان كاذبا في البعض؛ لأن الكل لم يسمعه سعيد المقبري، عن أبي هريرة، فلو قال ذلك لكان الاحتجاج به ساقطا على حسب ما ذكرناه.

بناءً على هذا النقل يتبين أنه ينظر في رواية ابن عجلان، عن المقبري، فإن كانت روايته، عن أبيه، عن أبي هريرة، قبلت إذا روى عنه الثقات المتقنون؛ لأن هذه الرواية ممن ضبطه ابن عجلان، ولم تختلط عليه، وأما رواية ابن عجلان، عن المقبري، عن أبي هريرة، فينبغي أن يتوقف فيما ينفرد فيه حتى يتابع غيره.

خلاصة أقوال أهل العلم فيه:

مما تقدم يتبين أن محمد بن عجلان صدوق حسن الحديث، فيه مقال من قبل حفظه. كما رجحه الذهبي، وابن حجر، كما بينته آنفاً.

وفاته:

توفي محمد بن عجلان في خلافة أبي جعفر المنصور، سنة (148)وقيل، (149)[27].

المبحث الأول

(تعارض المرفوع مع الموقوف وترجيح المرفوع)

الحديث الأول: ترجيح المرفوع

سئل[28] عن حديث سعيد المقبري، عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: (لا تسافر المرأة إلا ومعها ذو محرم).

فقال: يرويه ابن عجلان، واختلف عليه:

فرواه أبو عاصم النبيل، وابن عيينة، ويحيى القطان، عن ابن عجلان عن سعيد، عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وخالفهم خالد بن الحارث، فرواه عن ابن عجلان، موقوفاً.

أوجه الاختلاف على ابن عجلان في هذا الحديث: ذكر الدارقطني وجهين له، ووقفت على وجهين، وهي كما يأتي:

الوجه الأول: ابن عجلان، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة، مرفوعاً.

الوجه الثاني: ابن عجلان، موقوفاً.

الوجه الثالث: ابن عجلان، عن سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، مرفوعاً.

الوجه الرابع: ابن عجلان، عن أبيه، عن أبي هريرة، مرفوعاً.

تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: ابن عجلان، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة، مرفوعاً.

تخريجه: أخرجه الحميدي في مسنده[29]، والطحاوي في شرح معاني الآثار[30]، كلاهما من طريق سفيان ابن عيينة به.

والبزار في مسنده[31]، والمحاملي في أماليه[32]، والدارقطني في العلل[33]، والخطيب البغدادي في تاريخه[34]، والقاض المارستان في مشيخته[35]، كلهم من طريق يحيى بن سعيد القطان به.

وذكره ابن عبد البر في التمهيد[36].

وأفاد الدارقطني[37] أنه يروى أيضاً من طريق أبي عاصم النبيل، ولم أجد من أخرجه من هذا الطريق.

الوجه الثاني: ابن عجلان، موقوفاً.

تخريجه: لم أجد من أخرجه، وأفاد الدارقطني[38] أنه يروى من طريق خالد بن الحارث.

الوجه الثالث: ابن عجلان، عن سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، مرفوعاً.

تخريجه: أخرجه البزار في مسنده[39]، وابن خزيمة في صحيحه[40]، والحاكم في المستدرك[41]، كلهم من طريق وهيب بن خالد الباهلي به.

الوجه الرابع: ابن عجلان، عن أبيه، عن أبي هريرة، مرفوعاً.

تخريجه: أخرجه ابن حبان في صحيحه[42]، من طريق أبي عاصم الضحاك به.

دراسة رواة أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: يرويه عن محمد بن عجلان:

يحيى بن سعيد القطان: التميمي، أبو سعيد البصري، الأحول الحافظ.

روى عن: محمد بن عجلان، وشعبة، وحماد بن سلمة، ومالك، والسفيانيين، وخلق كثير.

وروى عنه: أحمد بن حنبل، واسحق بن راهويه، (وسفيان الثوري وابن عيينة، وشعبة بن الحجاج، وهم من شيوخه)، وابن معين، وخلق كثير[43].

أقوال النقاد فيه:

يحيى بن سعيد القطان، وهو أحد الثقات الحفاظ، كان لا يحدث إلا عن ثقة، اتفق أهل العلم على أنه ثقة ثبت إمام حافظ من أئمة هذا الشأن، وثقه كثير من أهل العلم، منهم، ابن سعد[44]، وابن معين[45]،

وابن المديني[46]، وبندار[47]، وأحمد[48]، وأبو حاتم[49]، وأبو زرعة[50]، والعجلي[51]، وابن حجر[52].

خلاصة أقوال أهل العلم فيه:

اتفق أهل العلم على أنه: ثقة ثبت حافظ، إمام من أئمة هذا الشأن.

سفيان بن عينية بن أَبي عمران، واسمه: ميمون الهلالي، أَبو محمد الكوفي[53].

روى عن: عمرو بنِ دِيْنارٍ وَأَكْثَرَ عَنْهُ، وَابْنِ شِهَابٍ الزُّهْرِيِّ، ومحمد بن عجلان، وخلق كثير.

وروى عَنْهُ: الأَعْمَشُ، وَابْنُ جُرَيْجٍ، وَشُعْبَةُ – وَهَؤُلاَءِ مِنْ شُيُوْخِهِ، ابنُ المُبَارَكِ، وابنُ مَهْدِيٍّ، وَيَحْيَى القَطَّانُ، وَالشَّافِعِيُّ، وخلق كثير[54].

أقوال النقاد فيه:

سفيان بن عيينة، إمام حافظ حجة، وهو من أثبت أصحاب الزهري، وعمرو بن دينار، متفق على ثقته، وجلالته، وثقه ابن سعد[55]، وابن معين قال[56]، وأبو حاتم[57]، وابن حبان[58]، وقال العلائي[59]: سفيان بن عينةالإمام المشهور مكثر من التدليس لكن عن الثقات، وقال ابن حجر[60]: ثقة حافظ فقيه إمام حجة إلا أنه تغير حفظه بأخرة وكان ربما دلس لكن عن الثقات من رؤوس الطبقة الثامنة وكان أثبت الناس في عمرو بن دينار، وعده ابن حجر[61] من المرتبة الثانية ممن يحتمل تدليسهم.

خلاصة أقوال أهل العلم فيه:

إن سفيان بن عيينة، ثقة حافظ ثبت، وتدليسه من المرتبة الثانية عند ابن حجر لا يضر.

الضحاك بن مخلد بن الضحاك بن مسلم بن الضحاك الشيباني، أبو عاصم النبيل البصري.

روى عن: الثوري، وشعبة، والأوزاعي، ومالك، ومحمد بن عجلان، وخلق كثير.

وروى عنه: البخاري، واحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وخلق كثير[62].

أقوال النقاد فيه:

أبو عاصم الضحاك: وهو أحد الثقات الحفاظ، وثقه كثير من أهل العلم، منهم: ابن سعد[63]، وابن معين[64]، وهو صدوق عند أبي حاتم[65]، ووثقه العجلي[66]، وقال الذهبي عنه[67]: الحافظ شيخ الإسلام، ووثقه وثبته ابن حجر[68].

خلاصة أقوال أهل العلم في هذا الراوي:

إن أبي عاصم: هو ثقة ثبت.

الوجه الثاني: يرويه عن محمد بن عجلان:

خالد بن الحارث بن عُبَيد بن سُلَيْمان بن عُبَيد بن سفيان بن مسعود بن سكين، أبو عثمان البصري.

روى عن: أيوب السختياني، وحميد الطويل، الثوري، وشعبة، ومحمد بن عجلان، وخلق كثير.

وروى عنه: أحمد بْن حنبل، وابْن راهويه، وشعبة وهو من شيوخه، وابن المديني، وخلق كثير[69].

أقوال النقاد فيه:

خالد بن الحارث، وهو أحد الثقات الأثبات، وإليه المنتهى في التثبت في البصرة، وثقه، وثبته كثير من أهل العلم، منهم: ابن سعد[70]، وابن معين[71]، أحمد[72]، وأبو حاتم[73]، والنسائي[74]، والترمذي[75]، وابن حجر[76].

خلاصة أقوال أهل العلم في هذا الراوي:

إن خالد بن الحارث، ثقة ثبت.

الوجه الثالث: يرويه عن محمد بن عجلان:

وهيب بن خَالِد بن عجلان الباهلي، مولاهم، أَبو بكر البصري، صاحب الكرابيس[77].

روى عَنْ: مَنْصُوْرِ بنِ المُعْتَمِرِ، وَأَيُّوْبَ السِّخْتِيَانِيِّ، وَحُمَيْدٍ الطَّوِيْلِ، وَخلق كثير.

وروى عَنْهُ: ابْنُ المُبَارَكِ، وَإِسْمَاعِيْلُ ابْنُ عُلَيَّةَ، وَابْنُ مَهْدِيٍّ، وخلق كثير[78].

أقوال النقاد فيه:

وهيب بن خالد الباهلي، الحافظ وهو أحد الثقات الأثبات، كان من أبصر أصحابه بالحديث والرجال، وثقه كثير من أهل العلم، منهم، محمد بن سعد[79]، ويحيى بن معين[80]، وعَبْد الرحمن بْن مهدي[81]، والعجلي[82]، وأبو حاتم[83]، والذهبي[84]، وابن حجر[85]: وأضاف لكنه تغير قليلا بأخرة.

خلاصة أقوال أهل العلم فيه:

إن وهيب بن خالد ثقة ثبت، لكنه تغير بأخره قليلاً.

الوجه الرابع: يرويه عن محمد بن عجلان:

الضحاك أبو عاصم النبيل: تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.

الوجه الراجح عن محمد بن عجلان، والحكم على سند الحديث:

الوجه الأول: ابن عجلان، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة، مرفوعاً.

الوجه الثالث: ابن عجلان، عن سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، مرفوعاً.

مما تقدم يتبين للباحث من خلال الدراسة، أن الوجه الراجح عن محمد بن عجلان، هو الوجه الأول والثالث، وذلك لعدة أمور منها:

أولاً: رجح الوجه الثالث ابن خزيمة في صحيحه، عندما قال:(وقد استقصيت هذه الأخبار في كتاب الكبير، وهو صحيح عن أبيه، عن أبي هريرة، رواه محمد بن عجلان، وابن أبي ذئب[86]، والليث بن سعد[87]، عن سعيد، عن أبيه، عن أبي هريرة)، وكذلك أخرج هذا الوجه البخاري[88] وقال عقب حديث ابن أبي ذئب:(تابعه سهيل، ويحيى بن أبي كثير، ومالك، عن المقبري، عن أبي هريرة رضي الله عنه)،ومسلم[89] في صحيحهما، من طريق ابن أبي ذئب، عن سعيد المقبري به، وأخرجه مسلم[90] والترمذي في جامعه[91]، من طريق مالك بن أنس، عن سعيد المقبري به. وقال الترمذي عنه:(هذا حديث حسن صحيح).

كذلك تابع ابن عجلان في هذا الوجه متابعة تامة، عن سعيد المقبري، الثقات الحفاظ، ومنهم، الليث بن سعد، وابن أبي ذئب وكلاهما ثبت في سعيد المقبري، سئل يحيى بن معين[92]: أَيهمَا أثبت لَيْث بن سعد أَو ابن أَبى ذِئْب فِي سعيد المَقْبُري قَالَ كِلَاهُمَا ثَبت، وقال أحمد[93]: أصح النَّاس حَدِيثا عَن سعيد بن أبي سعيد المَقْبُري لَيْث بن سعد يفصل مَا روى عَن أبي هُرَيْرَة وَمَا عَن أَبِيه عَن أبي هُرَيْرَة هُوَ ثَبت فِي حَدِيثه جداً.

ثانياً: رجح الطريقان ابن حبان في صحيحه[94]، قال:(سمع هذا الحديث سعيد المقبري، عن أبي هريرة، وسمعه أيضاً من أبيه، عن أبي هريرة، فالطريقان محفوظان جميعاً).

وقال الحافظ ابن حجر في هدي الساري[95]: (البخاري لم يهمل حكاية هذا الاختلاف، بل ذكره بعد حديث ابن أبي ذئب، والجواب عن هذا الاختلاف كالجواب في الحديث الثاني، فإنَّ سعيداً المقبري سمع من أبي هريرة، وسمع أيضاً من أبيه، عن أبي هريرة، فلا يكون هذا الاختلاف قادحاً).

ثالثاً: رواة الحديث عن ابن عجلان في الوجهين من الثقات الأثبات.

رابعاً: كذلك لوجود المتابعة التامة لابن عجلان في الوجه الأول، عن سعيد المقبري، فقد تابعه على ذلك ابن أبي ذئب[96]، وهو يعد ثبت في المقبري.

أما قول البزار في مسنده[97]: (حديث ابن عجلان، عن سعيد، عن أبيه، عن أبي هريرة مضطرب لأنه اختلط عليه ما رواه عن سعيد، عن أبي هريرة وما رواه عن سعيد، عن أبيه فروى ابن عجلان، عن سعيد، عن أبيه، عن أبي هريرة ثلاثة أحاديث مضطربة هذا منها).

قلت: رجح الوجه الثالث ابن خزيمة في صحيحه، عندما قال:(وقد استقصيت هذه الأخبار في كتاب الكبير، وهو صحيح عن أبيه، عن أبي هريرة، رواه محمد بن عجلان، وابن أبي ذئب[98]، والليث بن سعد[99]، عن سعيد، عن أبيه، عن أبي هريرة).

وكذلك أخرج هذا الوجه البخاري[100] ومسلم[101] في صحيحهما، من طريق ابن أبي ذئب، عن سعيد المقبري به، وأخرجه مسلم[102] والترمذي في جامعه[103]، من طريق مالك بن أنس، عن سعيد المقبري به. وقال الترمذي عنه:(هذا حديث حسن صحيح).

كذلك تابع ابن عجلان في هذا الوجه متابعة تامة، عن سعيد المقبري، الثقات الحفاظ، ومنهم، الليث بن سعد، وابن أبي ذئب وكلاهما ثبت في سعيد المقبري، سئل يحيى بن معين[104]: أَيهمَا أثبت لَيْث ابن سعد أَو ابن أَبى ذِئْب فِي سعيد المَقْبُري قَالَ كِلَاهُمَا ثَبت، وقال أحمد[105]: أصح النَّاس حَدِيثا عَن سعيد بن أبي سعيد المَقْبُري لَيْث بن سعد يفصل مَا روى عَن أبي هُرَيْرَة وَمَا عَن أَبِيه عَن أبي هُرَيْرَة هُوَ ثَبت فِي حَدِيثه جداً.

ورجح الطريقان ابن حبان في صحيحه[106]، قال: سمع هذا الحديث سعيد المقبري، عن أبي هريرة، وسمعه أيضاً من أبيه، عن أبي هريرة، فالطريقان محفوظان جميعاً.

الحكم على سند الحديث:

هذان الحديثان إسنادهما حسن؛ لأن فيهما ابن عجلان وهو صدوق حسن الحديث، ومتنهما صحيح؛ لأنه مخرج في الصحيحين، كما بينت تخريجهما آنفاً.

الحديث الثاني: ترجيح المرفوع

وسئل[107] عن حديث سعيد المقبري، عن أبي هريرة قال

رسول الله صلى الله عليه وسلم: ثلاثة على الله عونهم: المجاهد في سبيل الله والناكح يريد العفاف، والمكاتب يريد الأداء.

فقال: يرويه ابن عجلان، واختلف عنه في رفعه:

فرواه أبو عاصم، وليث بن سعد، ومعمر، ويحيى القطان، والدراوردي، وابن المبارك، عن ابن عجلان مرفوعا.

ووقفه خالد بن الحارث، عن ابن عجلان، ورفعه صحيح.

أوجه الاختلاف على ابن عجلان في هذا الحديث: ذكر الدارقطني وجهين له، وهي كما يأتي:

الوجه الأول: ابن عجلان، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة مرفوعاً.

الوجه الثاني: ابن عجلان، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة موقوفاً.

تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: ابن عجلان، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة مرفوعاً.

تخريجه: أخرجه أحمد في مسنده[108]، والبزار في مسنده[109]، وابن الجارود في المنتقى[110]، وابن حبان في صحيحه[111]، والدارقطني في العلل[112]، والحاكم في مستدركه[113]، وأبو نعيم الأصبهاني في حلية الأولياء[114]، والبيهقي في شعب الإيمان[115]، كلهم من طريق يحيى بن سعيد القطان به.

وأخرجه ابن أبي عاصم في الجهاد[116]، من طريق المغيرة بن عبد الرحمن به.

والطوسي في مختصر الأحكام[117]، وأبو القاسم التمام في فوائده[118]، والبيهقي في سننه الكبرى[119]، كلهم من طريق أبي عاصم الضحاك به.

والترمذي في جامعه[120]، والنسائي في سننه الكبرى[121]، والبغوي في شرح السنة[122]، وفي معالم التنزيل[123]، كلهم من طريق الليث بن سعد به.

والنسائي في سننه الكبرى[124]، وعبد الله بن المبارك في مسنده[125]، من طريق عبد الله بن المبارك به.

وابن ماجه في سننه[126]، وأبو يعلى الموصلي في مسنده[127]، كلهم من طريق أبي خالد الأحمر به.

والطوسي في مختصر الأحكام[128]، من طريق يحيى بن حمزة به.

وعبد الرزاق الصنعاني في مصنفه[129]، من طريق معمر بن راشد به.

وأفاد الدارقطني أنه يروى أيضاً، من طريق عبد العزيز الدراوردي، ولم أجد من أخرجه.

الوجه الثاني: ابن عجلان، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة موقوفاً.

تخريجه: لم أجد من أخرجه، وأفاد الدارقطني في العلل أنه يروى، من طريق خالد بن الحارث.

وأخرجه موقوفا بنحوه عبد الرزاق الصنعاني في مصنفه[130]، من طريق أبي معشر، عن سعيد المقبري به.

وأبو معشر، هو نجيح بن عبد الرحمن السندي، وهو ضعيف[131].

دراسة رواة أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: يرويه عن محمد بن عجلان:

يحيى بن سعيد القطان: تقدمت ترجمته في الحديث الأول، وهو ثقة ثبت حافظ، إمام من أئمة هذا الشأن.

الليث بن سعد بن عَبْد الرَّحْمَنِ الفهمي، أَبُو الْحَارِث المِصْرِي.

روى عن: قتادة بن دعامة، ومحمد بْن عجلان، وسعيد المقبري، وخلق كثير.

وروى عنه: أَحْمَد بْن عَبد اللَّهِ بْن يونس، وآدم بْن أَبي إياس، وخلق كثير[132].

أقوال النقاد فيه:

الليث بن سعد: إمام مشهور، وهو أحد الثقات الأثبات، وثقه، كثير من أهل العلم، منهم: ابن سعد[133]، وابن معين[134]، وابن المديني[135]، وقال أحمد[136]: ليس في مصر أصح حديثا من الليث بن سعد، ووثقه العجلي[137]، وهو صدوق عند أبي زرعة[138]، وهو إمام ثبت عند الذهبي[139]، من نظراء مالك، وهو إمام فقيه مشهور ثقة ثبت عند ابن حجر[140].

خلاصة أقوال أهل العلم في هذا الراوي:

إن الليث بن سعد، هو إمام فقيه مشهور ثقة ثبت.

سلَيمان بن حيان الأزدي، أَبو خالد الأحمر الكوفي الجعفري، نزل فيهم، ولد بجرجان[141].

روى عن: يحيى بن سعيد الأنصاري، وهشام بن عروة، ومحمد بن عجلان، وخلق كثير.

وروى عنه: محمد بن يوسف الفريابي، وآدم بن أبي إياس، وأحمد بن حنبل، وخلق كثير[142].

أقوال النقاد فيه:

اختلف النقاد في أبي خالد الأحمر، فمنهم من وثقه، ومنهم من جعله في مرتبة الصدوق بسبب سوء حفظه، وثقه ابن سعد[143]: وابن معين[144]، وقال أيضا[145]: ليس به بأس، وسأل عن حديثه فقال: ثقة[146]، وقال أيضا: أبو خالد الأحمر صدوق ليس بحجة[147]، ووثقه علي ابن المديني[148]، والعجلي[149]، وَقَالَ أَبُو بكر الْبَزَّار[150] اتّفق أهل الْعلم بِالنَّقْلِ أَنه لم يكن حَافِظًا وَأَنه روى عَن الْأَعْمَش وَغَيره أَحَادِيث لم يُتَابع

عَلَيْهَا، وقال أبو حاتم[151] عنه: صدوق، وثبته ابن حبان[152]، وقال ابن عدي[153] عنه: له أحاديث صالحة وإنما أتى من سوء حفظه فيغلط ويخطئ وهو في الأصل كما قال ابن معين صدوق وليس بحجة، وقال الذهبي[154]: صدوق إمام، وقال ابن حجر[155]: كوفي صدوق يخطئ من الثامنة.

خلاصة أقوال أهل العلم فيه:

مما تقدم يتبين للباحث، أن سليمان بن حيان، صدوق يخطئ بسبب سوء حفظه.

أبو عاصم الضحاك: تقدمت ترجمته في الحديث الأول، وهو ثقة ثبت.

عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي، التميمي، مولاهم، أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَرْوَزِيّ.

روى عن: أسامة بْن زيد الليثي، والسفيانيين، وابن عجلان، وخلق كثير.

وروى عنه: أَحْمَد بْن جميل الْمَرْوَزِيّ، وبشر بْن السري، وبقية بْن الوليد، وخلق كثير.

أقوال النقاد فيه:

عبد الله بن المبارك، هو أحد الأئمة الأعلام، وحفاظ الإسلام، وفقيه عالم جواد، وثقه وثبته كثير من أهل العلم، منهم: ابن سعد[156]، وابن معين[157]، وعلي ابن المديني[158]، وأبو زرعة[159]، وأبو حاتم[160]، والعجلي[161]، وابن حجر[162].

خلاصة أقوال أهل العلم في هذا الراوي:

إن عبد الله بن المبارك، ثقة ثبت فقيه عالم، وإمام مشهور.

عبد العزيز بن محمد بن عبيد بن أَبي عبيد الدَّراوردي، أبو محمد المدني، مولى جهينة[163].

روى عَن: صفوان بن سليم، ويزيد بن عبد الله بن الهاد، وخلق كثير.

وروى عنه:شعبة، وهو أكبر منه، وإسحاق بن راهَوَيْه، وخلْق كثير[164].

أقوال النقاد فيه:

عبد العزيز الدراوردي، وهو أحد المشاهير المحدثين، صاحب كتاب، قال ابن سعد[165]: كان ثقة كثير الحديث يغلط، وقال ابن معين[166]: مَا روى من كِتَابه فَهُوَ أثبت من حفظه، وثقه وثبته ابن المديني[167]، وسئل أحمد بن حنبل[168] عنه فقال: كان معروفا بالطلب، وإذا حدث من كتابه فهو صحيح، وإذا حدث من كتب الناس وهم، كان يقرأ من كتبهم فيخطئ، وربما قلب حديث عبد الله العمرى يرويه عن عبيد الله بن عمر، وَقَالَ أَبُو حَاتِم[169] لَا يحْتَج بِهِ، وقال أبو زرعة[170]: عبد العزيز الدراوردى سيئ الحفظ فربما حدث من حفظه الشيء فيخطئ، ووثقه العجلي[171]، وقال ابن أبي خيثمة[172]: سَمِعْتُ مُصْعَب بن عَبْد الله يقول: كان مالك بن أنس يوثق الدَّرَاوَرْدِيّ، وكان صاحب حديث، وليس صاحب فتوى، وقال ابن حبان[173]: وكان يخطئ، وقال الذهبي[174]: صدوق غيره أقوى منه، وقال ابن حجر[175]: صدوق كان يحدث من كتب غيره فيخطئ.

خلاصة أقوال أهل العلم فيه:

مما تقدم يتبين للباحث، أن عبد العزيز الدراوردي صدوق يخطئ، وإذا حدث من كتابه فهو صحيح، وإذا حدث من كتب الناس وهم، وحديثه عن عبيد الله مناكير.

المغيرة بن عبد الرحمن بن الحارث ابن عَبد اللَّهِ بْن عياش بْن أَبي ربيعة القرشي المخزومي أَبُو هاشم ويُقال: أَبُو هشام المدني.

روى عن: مالك ابن أَنَس، ومحمد بْن أَبي حميد المدني، ومحمد بْن عجلان، وخلق كثير.

وروى عنه: أحمد بْن عبدة الضبي، والربيع بن روح الحمصي، وخلق كثير[176].

أقوال النقاد فيه:

وثقه ابن معين[177]، وقال أبو زرعة عنه[178]: لا بأس به، وقال يعقوب بن شيبة[179]: ثقة، وهو أحد فقهاء أهل المدينة، وَقَال أَبُو عُبَيد الآجري عَن أَبِي داود[180]: ضعيف قال: فقلت لَهُ: إن عباسا حكى عَن يحيى أنه ضعف الحزامي، ووثق المخزومي فقال: غلط عباس، وقال ابن حجر[181]: صدوق فقيه كان يهم من الثامنة.

خلاصة أقوال أهل العلم في هذا الراوي:

مما تقدم يتبين أن المغيرة بن عبد الرحمن: صدوق كان يهم.

معمر بن راشد:ع: معمر بن راشد الأزدي الحداني، أبو عروة ابن أبي عمرو البصري.

روى عن: أبان بن أبي عياش، وإبراهيم بن ميسرة، وأيوب السختياني، وثابت البناني، وخلق كثير.

وروى عنه: أيوب السختياني وهو من شيوخه، والسفيانيين، وخلق كثير[182].

أقوال النقاد فيه:

معمر بن راشد، وهو أحد الثقات، إلا في بعض شيوخه فهو ضعيف، وهو من أثبت الناس في الزهري[183]، وثقه كثير من أهل العلم، منهم: ابن معين[184]، والنسائي[185]، ويعقوب بن شيبة[186]، والعجلي[187]، وقال أبو حاتم عنه[188]: صالح الحديث، وما حدث بالبصرة ففيه اغاليط، وذكره ابن حبان في الثقات[189] وقال عنه: كان فقيهاً ورعاً حافظاً متقناً، ووثقه الذهبي[190]، وأضاف أن له أوهام احتملت له، ووثقه وثبته ابن حجر[191]، وأضاف إلا أن في روايته عن، الأعمش، وثابت البناني، وهشام بن عروة، وعاصم بن أبي النجود شيئا، وكذا فيما

حدث به بالبصرة.

خلاصة أقوال أهل العلم في هذا الراوي:

إن معمر بن راشد، ثقة ثبت، ويعد من أثبت الناس في الزهري، إلا أن في روايته عن، الأعمش، وثابت البناني، وهشام بن عروة، وعاصم بن أبي النجود ففيها شيء، وكذا فيما حدث به بالبصرة ففيها اغاليط؛ لأنه حدثها من حفظه[192].

يحيى بن حمزة: ابن واقد الحضرمي، أبوعبد الرحمن الدمشقي البتلهي القاضي.

روى عن: إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة، وسفيان الثوري، والأوزاعي، وخلق كثير.

وروى عنه: عبد الله بن يوسف التنيسي، وابن المبارك، وخلق كثير[193].

أقوال النقاد فيه:

يحيى بن حمزة الحضرمي، وهو أحد الثقات رمي بالقدر، وثقه كثير من أهل العلم، منهم، ابن معين[194]، والنسائي[195]، ويعقوب بن شيبة[196]، والعجلي[197]، والذهبي[198]، وابن حجر[199]، وأضاف أنه رمي بالقدر، وكأنه لم يكن داعية واحتج به الجماعة[200].

وقال ابن معين مرة عنه: كان يرمى بالقدر[201]، وقال أحمد عنه: ليس به بأس[202]، وهو صدوق عند أبي حاتم[203].

خلاصة أقوال أهل العلم في هذا الراوي:

إن يحيى بن حمزة الحضرمي، هو ثقة، ولكنه رمي بالقدر.

الوجه الثاني: يرويه عن محمد بن عجلان:

خالد بن الحارث: تقدمت ترجمته في الحديث الأول، وهو ثقة ثبت.

الوجه الراجح عن محمد بن عجلان، والحكم على سند الحديث:

الوجه الأول: ابن عجلان، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة مرفوعاً.

مما تقدم يتبين للباحث من خلال الدراسة، أن الوجه الراجح، عن محمد بن عجلان، هو الوجه الأول، وذلك لأمرين هما:

أولاً: رجحه الدارقطني في العلل[204]، وحسنه الترمذي في جامعه[205]، وصححه الحاكم في مستدركه[206]، وهو على شرط مسلم ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي.

ثانياً: رواة الحديث لهذا الوجه، عن ابن عجلان، هم أكثر عدداً، وأحفظ، وهم يدورون ما بين الثقات الحفاظ، والصدوقين.

أما الوجه الثاني: ابن عجلان، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة موقوفاً.

هذا الوجه غير محفوظ، عن ابن عجلان لعلتين تعتريانه هما:

أولاً: بسبب تفرد خالد بن الحارث، عن ابن عجلان به.

ثانياً: لمخالفته الثقات الحفاظ.

الحكم على سند الحديث:

هذا الحديث إسناده حسن؛ لأن فيه ابن عجلان وهو صدوق حسن الحديث، والله اعلم.

المبحث الثاني

(تعارض الموقوف مع المرفوع وترجيح الموقوف)

الحديث الثالث: ترجيح الموقوف

وَسُئِلَ[207] عَنْ حَدِيثِ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ؛ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عليه وسلم كان يصلي على الخمرة، ويسجد عليها.

ورواه ابْنُ عَجْلَانَ، وَاخْتُلِفَ عَنْهُ؛

فَرَوَاهُ يَحْيَى الْقَطَّانُ، واختلف عنه؛

فرواه سهل بن صالح الأنطاكي، وعبد الرحمن بن بشر بن الحكم، عَنْ يَحْيَى الْقَطَّانِ، عَنِ ابْنِ عَجْلَانَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى الله عليه وسلم.

وخالفه جماعة، رووه عن يحيى، عن ابن عجلان، موقوفا، وهو المحفوظ عن يحيى، والموقوف أصح.

أوجه الاختلاف على ابن عجلان في هذا الحديث: ذكر الدار قطني وجهين له، وهي كما يأتي:

الوجه الأول: ابن عجلان، عن نافع، عن ابن عمر، مرفوعاً.

الوجه الثاني: ابن عجلان، عن نافع، عن ابن عمر، موقوفاً.

تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: ابن عجلان، عن نافع، عن ابن عمر، مرفوعاً.

تخريجه: أخرجه الدارقطني في العلل[208]، من طريق يحيى بن سعيد القطان به.

وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه[209]، من طريق أيوب السختياني، عن نافع به.

الوجه الثاني: ابن عجلان، عن نافع، عن ابن عمر، موقوفاً.

تخريجه: أخرجه الدارقطني في العلل[210]، من طريق يحيى بن سعيد القطان به.

وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه[211]، من طريق ابن جريج، عن نافع به.

دراسة رواة أوجه الاختلاف:

الوجه الأول والثاني: يرويه عن محمد بن عجلان:

يحيى بن سعيد القطان: تقدمت ترجمته في الحديث الأول، وهو ثقة ثبت حافظ، إمام من أئمة هذا الشأن.

الوجه الراجح عن محمد بن عجلان، والحكم على سند الحديث:

الوجه الثاني: ابن عجلان، عن نافع، عن ابن عمر، موقوفاً.

مما تقدم يتبين للباحث من خلال الدراسة، أن الوجه الراجح عن محمد بن عجلان، هو الوجه الثاني، وذلك لعدة أمور منها:

أولاً: رجحه الدارقطني في العلل[212].

ثانياً: لوجود المتابعات التامة لابن عجلان، تابعه ابن جريج وقد صرح بالأخبار عنه[213]، ومالك بن أنس[214]، في روايته عن نافع عن ابن عمر موقوفاً، وذكر الدارقطني في العلل[215]، عدة متابعات تامة لابن عجلان، تابعه شعبة، وسلمة بن علقمة، ويونس بن يزيد، وأيوب السختياني، ولم أجد من أخرج هذه المتابعات، وتابعه سفيان الثوري[216] متابعة قاصرة.

ثالثاً: كذلك رواه أصحاب نافع عنه، كأيوب السختياني ويعد من الطبقة الأولى من أصحاب نافع[217]، وابن جريج وقد صرح بالأخبار، ويعد من أثبت الناس في نافع[218].

أما الحديث الذي أخرجه ابن خزيمة في صحيحه[219]، من طريق أيوب السختياني، عن نافع، عن ابن عمر قال: (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي على الخمرة).

قلت: رواية أيوب السختياني قد استغربها ابن خزيمة في صحيحه، فقال: (هكذا حدثنا به محمد المخزومي مرفوعاً، فإن كان قد حفظ في هذا الإسناد ورفعه، فهذا خبر غريب).

الحكم على سند الحديث:

هذا الحديث إسناده حسن؛ لأن فيه ابن عجلان وهو صدوق حسن الحديث، ومتنه صحيح؛ لأن له شاهد مخرج في الصحيحين[220] من حديث ميمونة مرفوعاً.

الحديث الرابع: ترجيح الموقوف

وَسُئِلَ[221] عَنْ حَدِيثٍ يَرْوِيهِ أَبُو سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَمَلِيحُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: فِي الَّذِي يَخْفِضُ وَيَرْفَعُ رَأْسَهُ قَبْلَ الْإِمَامِ، فَإِنَّ نَاصِيَتَهُ بِيَدِ الشَّيْطَانِ.

رواه مُحَمَّدُ بْنُ عَجْلَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ مَلِيحِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ ذَلِكَ بَكْرُ بْنُ صَدَقَةَ، عَنِ ابْنِ عَجْلَانَ.

وَقَالَ حَفْصُ بْنُ مَيْسَرَةَ أَبُو عُمَرَ عَنِ ابْنِ عَجْلَانَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَهُوَ وَهْمٌ، وَالصَّوَابُ قَوْلُ بَكْرِ بْنِ صَدَقَةَ، عَنِ ابْنِ عَجْلَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ مَلِيحِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

أوجه الاختلاف على ابن عجلان في هذا الحديث: ذكر الدارقطني وجهين له، ووقفت على وجه ثالث، وهي كما يأتي:

الوجه الأول: ابن عجلان، عن محمد بن عمرو، عن مليح بن عبد الله، عن أبي هريرة، موقوفاً.

الوجه الثاني: ابن عجلان، عن محمد بن عمرو، عن مليح بن عبد الله، عن أبي هريرة، مرفوعاً.

الوجه الثالث: ابن عجلان، عن أبيه، عن أبي هريرة، مرفوعاً.

تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: ابن عجلان، عن محمد بن عمرو، عن مليح بن عبد الله، عن أبي هريرة، موقوفاً.

تخريجه: ذكره ابن أبي حاتم في العلل[222]، من طريق سفيان بن عينة به.

وأفاد الدارقطني أنه يروى أيضاً، من طريق بكر بن صدقة به، ولم أجد من أخرجه.

الوجه الثاني: ابن عجلان، عن محمد بن عمرو، عن مليح بن عبد الله، عن أبي هريرة، مرفوعاً.

تخريجه: أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط[223]، من طريق أبي سعد الأشهلي به.

الوجه الثالث: ابن عجلان، عن أبيه، عن أبي هريرة، مرفوعاً.

تخريجه: ذكره ابن أبي حاتم في العلل[224]، وأخرجه أبو قاسم التمام في فوائده[225]، وابن عساكر في تاريخ دمشق[226]، من طريق أبي عمر حفص بن ميسرة به.

دراسة رواة أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: يرويه عن محمد بن عجلان:

بكر بن صدقة: لم أقف على ترجمته، رجح محقق العلل للدارقطني فقال[227]: لعله أن يكون بكر بن صدقة أبو صدقة، كما ذكره ابن حبان في الثقات[228].

سفيان بن عينة، تقدمت ترجمته في الحديث الأول، وهو ثقة حافظ ثبت، وتدليسه من المرتبة الثانية، وهو لا يضر.

الوجه الثاني: يرويه عن محمد بن عجلان:

محمد بن سعد الأنصاري الأشهلي، أبو سعد المدني، سكن بغداد.

روى عن: محمد بن عجلان.

روى عنه: أحمد بن عبد الصمد الأنصاري، ومحمد بن عبد اللّه بن المبارك المخرمي[229].

أقوال النقاد فيه:

محمد بن سعد: وهو أحد الثقات، وثقه كثير من أهل العلم، منهم: ابن معين[230]، والنسائي[231]، وذكره ابن حبان في كتابه الثقات[232]، ووثقه الذهبي[233]، وهو صدوق عند ابن حجر[234].

خلاصة أقوال أهل العلم في هذا الراوي:

إن محمد بن سعد، هو ثقة.

الوجه الثالث: يرويه عن محمد بن عجلان:

حفص بن ميسرة العقيلي، أبو عمر الصنعاني.

روى عن: إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة، وإسماعيل بن رافع، وزيد بن أسلم، وسهيل بن أبي صالح، وصديق بن موسى الزبيري.

وروى عنه: إبراهيم بن حرب العسقلاني ختن آدم بن أبي إياس، وخلق كثير[235].

أقوال النقاد فيه:

حفص بن ميسرة العقيلي، وهو أحد الثقات، وثقه ابن معين[236]، وقال مرة[237]: ليس به بأس، ووثقه أحمد[238]،وقال أبو حاتم عنه[239]: صلح الحديث، وقال أبو زرعة[240]: لا بأس به، وذكره ابن حبان في الثقات[241]، وقال الذهبي[242]: ثقة حجة، ووثقه ابن حجر[243]، وأضاف ربما وهم.

أما قول الأزدي عنه[244]: يتكلمون فيه.

قلت: قوله غير معتبر قال الذهبي عنه[245]: لا يلتفت إلى قول الأزدي، بل احتج به أصحاب الصحاح.

خلاصة أقوال أهل العلم في هذا الراوي:

إن حفص بن ميسرة العقيلي، هو ثقة.

الوجه الراجح عن محمد بن عجلان، والحكم على سند الحديث:

الوجه الأول: ابن عجلان، عن محمد بن عمرو، عن مليح بن عبد الله، عن أبي هريرة، موقوفاً.

مما تقدم يتبين للباحث من خلال الدراسة، أن الوجه الراجح عن محمد بن عجلان، هو الوجه الأول، وذلك **لأمرين:**

أولاً: رجحه كثير من الأئمة، منهم، أبو حاتم، وأبو زرعة في العلل[246]، والعقيلي في الضعفاء[247]، والدارقطني في العلل[248]، وابن عبد البر في التمهيد[249]، وابن حجر في الفتح[250].

ثانياً: لوجود المتابعات التامة لمحمد ابن عجلان، عن محمد بن عمرو،تابعه على ذلك مالك بن أنس كما في الموطأ[251]، وسفيان بن عينة، كما في مسنده الحميدي[252].

أما الوجه الثاني: ابن عجلان، عن محمد بن عمرو، عن مليح بن عبد الله، عن أبي هريرة، مرفوعاً.

هذا الحديث غير محفوظ عن ابن عجلان، من هذا الوجه؛ لأن صوابه هو الوقف وليس الرفع، كما رجحه الأئمة في الوجه الأول.

أما الوجه الثالث: ابن عجلان، عن أبيه، عن أبي هريرة، مرفوعاً.

هذا الحديث غير محفوظ عن ابن عجلان من هذا الوجه، ضعفه أبو زرعة وأبو حاتم في العلل[253]، قال أبو حاتم: "فلو كان عند محمد بن عجلان، عن أبيه، عن أبي هريرة؛ لم يحدث عن محمد بن عمرو، عن مليح بن عبد الله، عن أبي هريرة". وضعفه الدارقطني في العلل[254].

الحكم على سند الحديث:

هذا الحديث إسناده حسن بالمتابعات؛ لأن رواته صدوقين، والله اعلم.

الخاتمة: وتشمل أهم النتائج:

1. يعدّ علم العلل من أدق علوم الحديث وأغمضها، ولا يمكن للمشتغل فيه أن يتوصل إلى نتائج هي أقرب للصواب؛ إلا بعد البحث، والاستقراء، وجمع الطرق من مصادرها المختلفة، والوقوف على أقوال العلماء فيها.
2. يعد الإمام الدارقطني من أعلم الناس في علم العلل، وهذا يظهر من خلال دقة احكامه على الأحاديث.
3. بلغت عدد أحاديث الدراسة أربعة أحاديث، اثنان منها مرفوعة، واثنان موقوفة.
4. كما وقفت على أوجه أخرى جديدة، لم يذكرها الدارقطني في العلل.
5. من أهم قواعد الترجيح عند الاختلاف: الترجيح بالأحفظ، والأكثرية، والمتابعات التامة.
6. بعض الطرق المرجوحة مبنية على التفرد، والمخالفة للثقات.

الهوامش

(1) الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد الخطيب البغدادي(ت:463)، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تحقيق: د. محمود الطحان، بون طبعة، مكتبة المعرف، الرياض، (191/2)، ح (1577).

(2) البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله، (ت:256)، التاريخ الكبير، ط: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن، (196/1)، ح (603).

(3) الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، (ت:748)، سير أعلام النبلاء، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، ط: 3، 1405-1985، مؤسسة الرسالة، (317/6)، ح (135).

(4) الذهبي، سير أعلام النبلاء، (317/6)، ح (135).

(5) المزي، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج جمال الدين المزي، (ت:742)، تهذيب الكمال، تحقيق:

بشار عواد معروف، ط:1، 1400-1980، مؤسسة الرسالة، بيروت، (102/26-103).

(6) المزي، تهذيب الكمال، (104/26).

(7) ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي، (ت:327)، الجرح والتعديل، ط:1، 1271-1952، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (49/8)، ح (228).

(8) ابن سعد، أبو عبد الله محمد بن سعد البصري البغدادي، (ت:230)، الطبقات الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط:ا، 1410-1990، دار الكتب العلمية، بيروت، (431/5).

(9) ابن معين، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد، (ت:233)، التاريخ برواية الدوري، تحقيق: أحمد محمد نور، ط:1، 1399-1979، إحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، (195/3)، ح (894).

(10) أحمد، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، (ت:241)، العلل ومعرفة الرجال، تحقيق: وصي الله بن محمد بن عباس، ط: 2، 1422-2011، دار الخاني الرياض، (19/2)، ح (1407).

(11) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (50/8).

(12) النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، (ت:303)، السنن الكبرى، تحقيق: حسن عبد المنعم الشلبي، ط: 1، 1421-2001، مؤسسة الرسالة، بيروت، (40/9)، ح (9840).

(13) العجلي، أبو الحسن أحمد بن عبد الله العجلي، (ت:261)، معرفة الثقات، تحقيق: عبد العليم البستوي، ط:1، 1405-1985، مكتبة الدار، المدينة المنورة، (247/2)، ح (1627).

(14) ابن حبان، أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد الدارمي، (ت:354)، الثقات، ط:1، 1393-1973، دائرة المعارف العثمانية، (386/7)، ح (10543).

(15) ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، (ت:852)، تهذيب التهذيب، ط:1، 1326، (341/9)، ح (566).

(16) الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، (ت:748)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي بن محمد البجاوي، ط:1، 1382-1963، دار المعرفة، بيروت، (644/3)، ح (7938).

(17) ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، (ت:852)، تقريب التهذيب، تحقيق: محمد عوامة، ط:1، 1406-1986، دار الرشيد، سوريا، (496)، ح (6136).

(18) الذهبي، سير أعلام النبلاء، (322/6).

(19) الذهبي، ميزان الاعتدال، (644/3)، ح (7938).

(20) الذهبي، ميزان الاعتدال، (644/3)، ح (7938).

(21) الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى الترمذي، (ت:279)، الجامع الكبير، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي بيروت، في المناقب، باب في فضل الشام واليمن، (241/6).

(22) البخاري، التاريخ الكبير، (196/1)، ح (603).

(23) الترمذي، الجامع، في المناقب، باب في فضل الشام واليمن، (241/6).

(24) الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، (ت:463)، تاريخ بغداد، تحقيق: بشار عواد معروف، ط:1، 1422-2002، دار الغرب الإسلامي، بيروت، (524/14).

(25) النسائي، السنن الكبرى، (40/9)، ح (9840).

(26) ابن حبان، الثقات، (387/7).

(27) ابن سعد، الطبقات الكبرى، (431/5).

(28) الدارقطني، العلل، (333/10)، ح (2042).

(29) الحميدي، المسند، (216/2)، ح (1036).

(30) الطحاوي، شرح معاني الآثار، كتاب مناسك الحج، باب المرأة لا تجد محرما هل يجب عليها فرض الحج أم لا، (112/2)، ح (3496).

(31) البزار، المسند، (157/15)، ح (8494).

(32) المحاملي، أمالي، (ص:114)، ح (212).

(33) الدارقطني، العلل، (339/10).

(34) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، (91/9)، ح (4272).

(35) القاضي المارستان، المشيخة، (816/2)، ح (284).

(36) ابن عبد البر، التمهيد، (21، 53).

(37) الدارقطني، العلل، (333/10)، ح (2042).

(38) المصدر نفسه.

(39) البزار، المسند، (129/15)، ح (8434).

(40) ابن خزيمة، كتاب المناسك، (135/4)، ح (2525).

(41) الحاكم، المستدرك، كتاب الصوم، (609/1)، ح (1615).

(42) ابن حبان، الصحيح، كتاب الصلاة، والحج، باب مقدمات الحج (6-9/441-73)، ح (2732-3758).

(43) المزي، تهذيب الكمال، (329/31)، ح (6834).

(44) ابن سعد، الطبقات الكبرى، (294/9)، ح (4156).

(45) ابن معين، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (ت: 233هـ)، التاريخ برواية عثمان الدارمي، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث - دمشق، (ص:64)، ح (105).

(46) الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت: 748هـ)، تذكرة الحفاظ، ط: الأولى، 1419- 1998م، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، (218/1)، ح (280).

(47) المصدر نفسه.

(48) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (150/9-151)، ح (624).

(49) المصدر نفسه.

(50) المصدر نفسه.

(51) العجلي، معرفة الثقات، (472/1)، ح (1807).
(52) ابن حجر، تقريب التهذيب، (ص:591)، ح (7557).
(53) المزي، تهذيب الكمال، (11/ 177)، ح (2413).
(54) الذهبي، سير أعلام النبلاء، (455/8-456)، ح (120).
(55) ابن سعد، الطبقات الكبرى، (42/6)، ح (1642).
(56) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (227/4)، ح (973)..
(57) المصدر نفسه.
(58) ابن حبان، مشاهير علماء الأمصار، (236/1)، ح (1181).
(59) العلائي، جامع التحصيل في أحكام المراسيل، (186/1)، ح (250).
(60) ابن حجر، تقريب التهذيب، (ص: 245)، ح (2451).
(61) ابن حجر، تعريف اهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، (ص:32)، ح (52).
(62) المزي، تهذيب الكمال، (281/13-284)، ح (2927).
(63) ابن سعد، الطبقات الكبرى، (216/7)، ح (3336).
(64) ابن معين، التاريخ برواية الدارمي، (ص:136)، ح (444).
(65) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (463/4)، ح (2042).
(66) العجلي، معرفة الثقات، (472/1)، ح (776).
(67) الذهبي، تذكرة الحفاظ، (268/1)، ح (360).
(68) ابن حجر، تقريب التهذيب، (ص:280)، ح (2977).
(69) المزي، تهذيب الكمال، (35/8-36)، ح (1598).
(70) ابن سعد، الطبقات الكبرى، (214/7)، ح (3323).
(71) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (325/3)، ح (1460).
(72) المصدر نفسه.
(73) المصدر نفسه.
(74) المزي، تهذيب الكمال، (38/8).
(75) الترمذي، الجامع، (375/3).
(76) ابن حجر، تقريب التهذيب، (ص:187)، ح (1619).
(77) المزي، تهذيب الكمال، (31/ 164)، ح (6769).
(78) الذهبي، سير أعلام النبلاء، (223/8)، ح (40).
(79) ابن سعد، الطبقات الكبرى، (211/7)، ح (3308).
(80) ابن معين، التاريخ برواية الدوري، (564/3)، ح (2769).
(81) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (35/9)، ح (158)..
(82) العجلي، معرفة الثقات، (345/2)، ح (1958).
(83) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (35/9)، ح (158)..
(84) الذهبي، الكاشف، (358/2)، ح (6118).
(85) ابن حجر، تقريب التهذيب، (ص: 586)، ح (7487).
(86) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجمعة، باب في كم يقصر الصلاة، (43/2)، ح (1088)، ومسلم، الصحيح، كتاب الحج، باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيرة، (977/2)، ح (1339).
(87) مسلم، الصحيح، كتاب الحج، باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيرة، (977/2)، ح (1339).
(88) البخاري، الصحيح، كتاب الجمعة، باب في كم يقصر الصلاة، (43/2)، ح (1088).
(89) مسلم، الصحيح، كتاب الحج، باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيرة، (977/2)، ح (1339).
(90) المصدر نفسه.
(91) الترمذي، الجامع، باب ما جاء في كراهية أن تسافر المرأة، (464/2)، ح (1170).
(92) ابن معين، تاريخ برواية الدوري، (246/3)، ح (1157).
(93) أحمد، العلل برواية ابنه عبدالله، (350/1)، ح (659).
(94) ابن حبان، الصحيح، كتاب الصلاة، (438/6).
(95) ابن حجر، هدي الساري، (ص:478).
(96) ابن ماجه، السنن، باب المرأة تحج بغير ولي، (145/4)، ح (2899).
(97) البزار، المسند، (129/15)، ح (8434).
(98) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجمعة، باب في كم يقصر الصلاة، (43/2)، ح (1088)، ومسلم، الصحيح، كتاب الحج، باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيرة، (977/2)، ح (1339).
(99) مسلم، الصحيح، كتاب الحج، باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيرة، (977/2)، ح (1339).
(100) البخاري، الصحيح، كتاب الجمعة، باب في كم يقصر الصلاة، (43/2)، ح (1088).
(101) مسلم، الصحيح، كتاب الحج، باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيرة، (977/2)، ح (1339).
(102) المصدر نفسه.
(103) الترمذي، الجامع، باب ما جاء في كراهية أن تسافر المرأة، (464/2)، ح (1170).
(104) ابن معين، تاريخ برواية الدوري، (246/3)، ح (1157).
(105) أحمد، العلل برواية ابنه عبدالله، (350/1)، ح (659).
(106) ابن حبان، الصحيح، كتاب الصلاة، (438/6).
(107) الدارقطني، العلل، (350/10-351)، ح (2046).
(108) أحمد، المسند، (12-15/378-379-397)، ح (7416-9631).
(109) البزار، المسند، (159/15)، ح (8500).
(110) ابن الجارود، المنتقى، كتاب الطلاق، باب المكاتب والمدبر، (ص:378)، ح (979- 980).
(111) ابن حبان، الصحيح، كتاب النكاح، (339/9)، ح (4030).
(112) الدارقطني، العلل، (351/10).
(113) الحاكم، المستدرك، كتاب النكاح، (174/2)، ح (2678).
(114) أبو نعيم الأصبهاني، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، (388/8).
(115) البيهقي، شعب الإيمان، (134/6)، ح (3973).
(116) ابن أبي عاصم، أبو بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني (ت: 287هـ)، الجهاد لابن أبي عاصم، تحقيق: مساعد بن سليمان الراشد الجميد، ط: الأولى، 1409، مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة،

(273/1)، ح (83).
(117) الطوسي، مختصر الأحكام، باب ما جاء في المجاهد والناكح والمكاتب وعون الله إياهم، (214/6)، ح (1405).
(118) أبو القاسم التمام، الفوائد، (267/1)، ح (652).
(119) البيهقي، السنن الكبرى، كتاب النكاح، وكتاب المكاتب، باب الرغبة في النكاح، وباب ما جاء في تفسير قوله عز وجل (إن علمتم فيهم خيراً)، (7-10/125-537)، ح (13456-21612).
(120) الترمذي، الجامع، باب ما جاء في المجاهد والناكح والمكاتب وعون الله إياهم، (236/3)، ح (1655).
(121) النسائي، السنن الكبرى، كتاب العتق وكتاب النكاح، (5/47-152)، ح (4995-5307).
(122) البغوي، شرح السنة، كتاب النكاح، باب إختيار ذات الدين، (7/9)، ح (2239).
(123) البغوي، معالم التنزيل في تفسير القرآن، (412/3)، ح (1533).
(124) النسائي، السنن الكبرى، كتاب الجهاد، (278/4)، ح (4313).
(125) عبد الله بن المبارك، المسند، (ص:139)، ح (225).
(126) ابن ماجه، السنن، باب المكاتب، (561/3)، ح (2518).
(127) أبو يعلى الموصلي، المسند، (410/11)، ح (6535).
(128) الطوسي، مختصر الأحكام، باب ما جاء في المجاهد والناكح والمكاتب وعون الله إياهم، (213/6)، ح (1404).
(129) عبد الرزاق الصنعاني، المصنف، كتاب الجهاد، باب فضل الجهاد، (259/5)، ح (9542).
(130) عبد الرزاق الصنعاني، المصنف، كتاب الجهاد، باب فضل الجهاد، (258/5)، ح (9541).
(131) ابن حجر، تقريب التهذيب، (ص:559)، ح (7100).
(132) المزي، تهذيب الكمال، (24/255-259)، ح (5016).
(133) ابن سعد، الطبقات الكبرى، (358/7)، ح (4072).
(134) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (179/7)، ح (1015).
(135) المصدر نفسه.
(136) الإمام أحمد، سؤالات أبي داود للإمام أحمد، (ص:373)، ح (591).
(137) العجلي، معرفة الثقات، (230/2)، ح (1565).
(138) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (180/7)، ح (1015).
(139) الذهبي، الكاشف، (151/2)، ح (4691).
(140) ابن حجر، تقريب التهذيب، (ص:464)، ح (5684).
(141) المزي، تهذيب الكمال، (394/11)، ح (2504).
(142) الذهبي، تاريخ بغداد، (28/10)، ح (4568).
(143) ابن سعد، الطبقات الكبرى، (363/6)، ح (2711).
(144) ابن معين، معرفة الرجال برواية محرز، (96/1).
(145) ابن معين، التاريخ برواية الدوري، (155/1)، ح (545).
(146) المصدر نفسه، (129/1)، ح (410).
(147) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، (281/3).
(148) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (107/4)، ح (477).
(149) العجلي، معرفة الثقات، (427/1)، ح (663).
(150) ابن حجر، فتح الباري، (407//1)،
(151) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (107/4)، ح (477).
(152) ابن حبان، مشاهير علماء الأمصار،(270/1)، ح(1361).
(153) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، (282/3)، ح(750).
(154) الذهبي، الكاشف، (458/1)، ح (2080).
(155) ابن حجر، تقريب التهذيب، (ص:250)، ح (2547).
(156) ابن سعد، الطبقات الكبرى، (263/7)، ح (3643).
(157) ابن معين، سؤالات ابن الجنيد، (ص:368)، ح (393).
(158) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (180/5)، ح (838).
(159) المصدر نفسه
(160) المصدر نفسه.
(161) العجلي، معرفة الثقات، (54/2)، ح (959).
(162) ابن حجر، تقريب التهذيب، (ص:320)، ح (3570).
(163) المزي، تهذيب الكمال، (18/ 187)، ح (3470).
(164) الذهبي، تاريخ الأسلام، (915/4)، ح (222).
(165) ابن سعد، الطبقات الكبرى، (492/5)، ح (1443)، والمزي، تهذيب الكمال، (18/ 187)، ح (3470).
(166) ابن معين، الرجال برواية طهمان، (ص:93)، ح (289).
(167) الذهبي، ميزان الأعتدال، (2/633-634)، ح (5125)، وابن حجر، فتح الباري، (420/1).
(168) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (396/5)، ح (1833).
(169) المصدر نفسه.
(170) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (396/5)، ح (1833).
(171) العجلي، معرفة الثقات، (97/2)، ح (1114).
(172) ابن أبي خيثمة، التاريخ الكبير، (2/ 356)، ح (3360-3361).
(173) ابن حبان، الثقات، (116/7) ح (9255).
(174) الذهبي، المغني في الضعفاء، (399/2)، ح (3753)، وفي ميزان الأعتدال، (2/633-634)، ح (5125).
(175) ابن حجر، تقريب التهذيب، (ص: 358)، ح (4119).
(176) المزي، تهذيب الكمال، (381/28)، ح (6135).
(177) ابن معين، التاريخ برواية الدوري، (202/3)، ح (929).
(178) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (225/8)، ح (1013).
(179) المزي، تهذيب الكمال، (382/28).
(180) المصدر نفسه.
(181) ابن حجر، تقريب التهذيب، (ص:543)، ح (6843).
(182) المزي، تهذيب الكمال، (28/303-305)، ح (6104).
(183) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (257/8).
(184) المزي، تهذيب الكمال،، (309/28).
(185) المصدر نفسه، (310/28).
(186) المصدر نفسه.
(187) العجلي، معرفة الثقات، (290/2)، ح (1766).
(188) ابن أبي حاتمن الجرح والتعديل، (257/8).

(189) ابن حبان، الثقات، (484/7)، ح (11071).
(190) الذهبي، المغني في الضعفاء، (671/2)، ح (6365).
(191) ابن حجر، تقريب التهذيب، (ص:541)، ح (6809).
(192) ابن حجر، فتح الباري، (444/1).
(193) المزي، تهذيب الكمال، (278/31–280)، ح (6816).
(194) ابن عساكر، تاريخ دمشق، (129/64).
(195) المزي، تهذيب الكمال، (282/31).
(196) ابن عساكر، تاريخ دمشق، (129/64).
(197) العجلي، معرفة الثقات، (350/2)، ح (1972).
(198) الذهبي، الكاشف، (364/2)، ح (6159).
(199) ابن حجر، تقريب التهذيب، (ص:589)، ح (7536).
(200) ابن حجر، فتح الباري، (451/1).
(201) ابن معين، التاريخ برواية الدوري، (441/4)، ح (5204).
(202) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (137/9).
(203) المصدر نفسه.
(204) الدارقطني، العلل، (351/10).
(205) الترمذي، الجامع، باب ما جاء في المجاهد والناكح والمكاتب وعون الله إياهم، (236/3)، ح (1655).
(206) الحاكم، المستدرك، كتاب النكاح وكتاب المكاتب، (174/2–236)، ح (2678–2859).
(207) الدارقطني، العلل، (31/13)، ح (2923).
(208) الدارقطني، العلل، (32/13).
(209) ابن خزيمة، الصحيح، كتاب الصلاة، باب الصلاة في النعلين والخيار للمصلي بين الصلاة فيهما وبين خلعهما، (105/2)، ح (1013).
(210) المصدر نفسه.
(211) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه، كتاب الصلاة، باب الصلاة على الخمرة، (394/1)، ح (1537).
(212) الدارقطني، العلل، (32/13).
(213) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه، كتاب الصلاة، باب الصلاة على الخمرة، (394/1)، ح (1537).
(214) المصدر نفسه، (396/1)، ح (1548).
(215) الدارقطني، العلل، (32/13).
(216) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه، كتاب الصلاة، باب الصلاة على الخمرة (396/1)، ح (1547).
(217) النسائي، الطبقات، (ص:53).
(218) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (357/5).
(219) ابن خزيمة، الصحيح، كتاب الصلاة، باب الصلاة في النعلين والخيار للمصلي بين الصلاة فيهما وبين خلعهما، (105/2)، ح (1013).
(220) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصلاة، باب الصلاة على الخمرة، (86/1)، ح (381) ومسلم في صحيحه، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب الجواز الجماعة في النافلة والصلاة على حصير وخمرة وثوب، (458/1)، ح (513).
(221) الدارقطني، العلل، (16/8–17)، ح (1380).
(222) ابن أبي حاتم، العلل، (71/2–72).
(223) الطبراني، المعجم الأوسط، (348/7)، ح (7692).
(224) ابن أبي حاتم، العلل، (70/2)، ح (223).
(225) أبو قاسم التمام، الفوائد، (99/1)، ح (226).
(226) ابن عساكر، تاريخ دمشق، (276/6)، ح (362).
(227) الدارقطني، العلل، (17/8).
(228) ابن حبان، الثقات، (148/8)، ح (12679).
(229) المزي، تهذيب الكمال، (263/25)، ح (5240).
(230) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، (264/3)، ح (864).
(231) المصدر نفسه.
(232) ابن حبان، الثقات، (41/9)، ح (15078).
(233) الذهبي، الكاشف، (174/2)، ح (4869).
(234) ابن حجر، تقريب التهذيب، (ص:480)، ح (5906).
(235) المزي، تهذيب الكمال، (73/7–74)، ح (1417).
(236) ابن معين، التاريخ برواية الدوري، (412/4)، ح (5038).
(237) المصدر نفسه، (441/4)، ح (5199).
(238) أحمد، العلل برواية ابنه عبد الله، (479/2)، ح (3142).
(239) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (187/3)، ح (809).
(240) المصدر نفسه.
(241) ابن حبان، الثقات، (200/6)، ح (7363).
(242) الذهبي، المغني في الضعفاء، (182/1)، ح (1643).
(243) ابن حجر، تقريب التهذيب، (ص:174)، ح (1433).
(244) ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون، (225/1)، ح (948).
(245) الذهبي، ميزان الاعتدال، (568/1–569)، ح (2164).
(246) ابن أبي حاتم، العلل، (70/2–72)، ح (223).
(247) العقيلي، الضعفاء، (92/5)، ح (4912).
(248) الدارقطني، العلل، (17/8).
(249) ابن عبد البر، التمهيد، (59/13).
(250) ابن حجر، فتح الباري، (183/2).
(251) أخرجه مالك في الموطأ، كتاب الصلاة، باب ما يفعل من رفعه رأسه قبل الإمام، (ص:92)، ح (57).
(252) أخرجه الحميدي في مسنده، (205/2)، ح (1019).
(253) ابن أبي حاتم، العلل، (70/2–72)، ح (223).
(254) الدارقطني، العلل، (17/8).

المصادر والمراجع

ابن أبي حاتم، ع. (ت:327)، الجرح والتعديل، ط1، 52م، بدون تحقيق، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج2، 564.

ابن أبي شيبة، ع. (235)، المصنف، بدون طبعة، (تحقيق: محمد عوامة)، ج1، ص261.

ابن بشران، ع. (ت: 430هـ)، أمالي ابن بشران، ط1، 97م، (تحقيق: أبو عبد الرحمن عادل العزازي) دار الوطن، الرياض، ص:303.

ابن حبان، م. (ت:354)، الثقات، ط1،73م، (بدون تحقيق)، دائرة المعارف العثمانية، ج2، ص85.

ابن حجر، أح. (ت:852)، تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، ط1، 83م، (تحقيق: عصام القريوتي)، مكتبة المنار، عمان، ص32.

ابن حجر، أح. (ت:852)، تقريب التهذيب، ط1، 86م، (تحقيق: محمد عوامة)، دار الرشيد، سوريا، ص496.

ابن حجر، أح. (ت:852)، تهذيب التهذيب، ط:1، 1326، ج2، ص93.

ابن سعد، م. (ت:230)، الطبقات الكبرى، ط1، 90م، (تحقيق: محمد عبد القادر عطا)، دار الكتب العلمية' بيروت، ج5، ص87.

ابن معين، ي. (ت:233)، التاريخ برواية الدوري، ط1، 79م، (تحقيق: أحمد محمد نور)، إحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ج2، ص345.

أحمد، أح. (ت:241)، العلل ومعرفة الرجال، ط 2، 11م، (تحقيق: وصي الله بن محمد بن عباس)، دار الخاني الرياض، ج1، 54.

البخاري، م. (ت:256)، التاريخ الكبير، ط: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن، بدون تحقيق،ج1، ص:196.

البخاري، م. (ت:256)، الصحيح، ط1422،1، (تحقيق: محمد زهير الناصر)، دار طوق النجاة، ج2، ص203.

البزار، أح. (ت:292)، المسند، ط1، (تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله)، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ج3، ص316.

البيهقي، أح. (ت: 458هـ)، الدعوات الكبير، ط1، 09م (تحقيق: بدر بن عبد الله البدر)، غراس، الكويت، ج1، ص201.

البيهقي، أح. (458)، السنن الكبرى،ط3، 03م، (تحقيق: محمد عبد القادر عطا)، دار الكتب العلمية، بيروت ج2، ص154.

البيهقي، أح. (ت: 458هـ)، شعب الأيمان، ط1، 03م، (تحقيق: عبد العلي عبد الحميد حامد)، مكتبة الرشد بتعاون مع الدار السلفية، ج2، ص118.

الترمذي، م. (ت:279)، الجامع الكبير، (تحقيق: بشار عواد معروف)، دار الغرب الإسلامي بيروت، ج6، ص241.

الحاكم، م. (ت: 405هـ)، المستدرك على الصحيحين، ط1، 90م، (تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا،) دار الكتب العلمية – بيروت، ج1، ص404.

الخطيب البغدادي، أح. (ت:463)، تاريخ بغداد، ط1، 02م، (تحقيق: بشار عواد معروف)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ج14، ص524.

الدارقطني، ع. (ت:385) العلل الوارة في الأحاديث النبوية، ط1، 85م، (تحقيق: محفوظ الرحمن السلفي)، دار طيبة، الرياض، ج4، ص344.

الذهبي، ش. (ت: 748هـ)، المهذب في اختصار السنن الكبرى للبيهقي، ط1 (تحقيق: ياسر إبراهيم محمد)، دار الوطن، ج2، ص554.

الذهبي، ش. (ت:748)، سير أعلام النبلاء، ط 3،85م، (تحقيق: مجموعة من المحقيقين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط)، مؤسسة الرسالة، ج3، ص74.

الذهبي، ش. (ت:748)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ط1،63م، (تحقيق: علي بن محمد البجاوي)، دار المعرفة، بيروت، ج3، ص644.

السراج، م. (ت: 313هـ)، المسند، ط1، 02م، (تحقيق: إرشاد الحق الأثري)، إدارة العلوم الأثرية، باكستان، ص132.

ضياء الدين المقدسي، ض. (ت: 643هـ)، الأحاديث المختارة، ط3، 2000م (تحقيق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش)، دار خضر، بيروت، لبنان، ج3، ص181.

الطبراني، س. (ت: 360هـ)، الدعاء، ط1، (تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا)، دار الكتب العلمية، بيروت، ص:480.

الطبراني، س. (ت: 360هـ)، المعجم الصغير، ط1، 85م، (تحقيق: محمد شكور أمرير)، المكتب الإسلامي، دار عمار، بيروت، عمان، ج1، ص249.

الطبراني، س. (ت:360)، المعجم الأوسط، بدون طبعة، (تحقيق: طارق بن عوض الله وغيره)، دار الحرمين القاهرة، ج8، ص227.

الطوسي، ح. (ت: 312هـ)، مختصر الأحكام، ط1، (تحقيق: أنيس بن أحمد الأندونوسي)، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، ج2، ص141.

عبد الرزاق، ع. (ت:211)، المصنف، ط2، (تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي)، ط:2، 1403، المجلس العلمي، الهند، ج2، ص174.

العجلي، أح. (ت:261)، معرفة الثقات، ط1،85م، (تحقيق: عبد العليم البستوي)، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ج2، ص132.

المزي، ي. (ت:742)، تهذيب الكمال، ط1، 80م، (تحقيق: بشار عواد معروف)، مؤسسة الرسالة، بيروت، 6، ص235.

مسلم، م. (ت:261)، الصحيح، بدون طبعة، (تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي)، دار إحياء التراث العربي– بيروت، ج5، ص54.

النسائي، أح. (ت:303)، السنن الكبرى، ط 1، 01م، (تحقيق: حسن عبد المنعم الشلبي)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ج4، ص234.

A Critical Study of the Defective Narrations of Muhammad bin Ajlan in Ad-Daraqutni's Book Al'ilal in Terms of their Continuity

*Ahmad Naisan Mash'an Al-Luhaibi, Ziad Salim Al-Abbadi**

ABSTRACT

The origin of this research is a PhD thesis for the purpose of discussion, the theses is titled, 'Analysis of the narrations by Muhammad ibn `Ajlan that are discounted, because of narrators differing in their narrations from him, found in 'Book of 'Ilal (Hadeeth Defects), by Ad-Daraqutni.' The theses will discuss all types of 'Ilal defects pertaining to the narrations of Muhammad ibn Ajlan. This research studies the defective narrations collected from ibn Ajlan with regards to their continuity and the Mursal (discontinuous) narrations, explaining the defective or contradictory parts, editing the content, providing biographies of the narrators from ibn Ajlan, analyzing what is established and what is not established using evidence, then issuing a judgment with regards to established chains of narrations. This research consists of an introduction, an outline, two areas of research, and a conclusion, with footnotes and major resources listed.

Keywords: Defective Narrations, bin Ajlan, Ad-Daraqutni.

* Faculty of Sharia, The University of Jordan. Received on 3/8/2016 and Accepted for Publication on 22/10/2016.